

آليات الضبط الاجتماعي والوقاية من ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري

د. العايب سليم

قسم علم الاجتماع والديمقراطية جامعة البليدة 2

أ. بوطبال حكيمة

قسم علم الاجتماع والديمقراطية جامعة البليدة 2

ملخص:

يمثل الضبط الاجتماعي إحدى النظم الاجتماعية في المجتمع، الذي يحتوي على أنماط ومحددات سلوكية، تتضمن أكثر من فعل سلوكي ويحقق أكثر من هدف، ومن الناحية الاجتماعية والسلوكية يمثل قاعدة أو معيارا معينا.

كما أن الضبط الاجتماعي، هو قوة اجتماعية ذات تأثير فعال في الأفراد والجماعات، فأية وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تؤثر في أفراد المجتمع بدرجات متفاوتة، تتوقف على نوع الجماعة التي تمارس الضبط الاجتماعي، وعلى نوع الوسيلة المستعملة.

إن ظاهرة الجريمة «العنف والانحراف... الخ»، هي مسائل مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي ومع المؤسسات الاجتماعية. بالتالي أصبحت قضية اجتماعية وحدث اجتماعي له آثاره الاجتماعية، لان الضحايا الناجمة عنها هم من الأفراد والمجتمع ولان المجتمع كله يتأثر بها. فالفرد ليس بمعزل عن الجريمة عندما تتسع وتبدأ تنشر داخل المجتمع.

إن الضبط الاجتماعي ضرورة من ضرورات حفظ الحياة الاجتماعية، واستمرار بقاء الإنسانية، ولا تكون هناك إنسانية قادرة على الحياة الاجتماعية، إلا إذا خضعت تصرفات الإنسان لقيود ونظم

اجتماعية تحدد للأفراد المسالك والدروب التي تحكم السلوك البشري والالتزام بالقواعد والقيم من أجل بناء المجتمع الإنساني الراقي.

وعلى هذا الأساس تكمن إشكالية المقال حول: ما هي الآليات والضوابط الاجتماعية الوقائية للتقليل من أشكال الجريمة؟

الكلمات المفتاحية :

آليات؛ الضبط الاجتماعي؛ الجريمة؛ الأسرة؛ المدرسة.

مقدمة:

يجمع علماء الاجتماع والتربية أن فعل الجريمة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الضبط الاجتماعي، فالضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، وجد في مرحلة متقدمة من تشكيل المجتمعات الإنسانية، لضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية، وظهرت أشكاله المباشر وغير المباشر في توجيه سلوك الأفراد الذين تتحاذيهم الغرائز والأهواء والدوافع والرغبات المختلفة، وعليه فإن هناك آليات متعددة يحددها المجتمع من شأنها التقليل من الجريمة من خلال تفعيلها بشكل عملي خصوصاً في إطارها الرسمي.

أولاً - مفهوم الضبط الاجتماعي ومدلوله: يذكر دوركايم «أن القوانين والأخلاق والضوابط الاجتماعية يتحكم فيه العقاب القهري، التأكيد على الصواب والعقاب البناء السياسي والاجتماعات العامة وقيام علاقات التعاقد بين الحكومة والمواطنين».

كما يذكر ابن خلدون في مقدمته: «أن الاجتماع البشري وهو معنى العمران وأنه لا بد في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وأن العمران البشري لا بد من سياسة ينظم بها أمره، وحيث تعطي هذه الأفكار دلائل واضحة على مدى فهمه وإدراكه بأن الإنسان سياسي اجتماعي بطبعه وفي حاجة إلى من يضبط سلوكه الاجتماعي حتى تتحدد العلاقات بين الناس ولا يسود الظلم

بينهم، وقد تمثلت وسائل الضبط في المجتمع في رأيه في الدين والقانون والعرف، العادات والتقاليد¹.

يرى «تيرنر TURNER»، بأن الضبط الاجتماعي هو ذلك النشاط المعاكس لتلك العمليات التي تؤدي إلى الانحراف ومخالفة القواعد الاجتماعية، والتي تدعم النظام القائم وتعيد المنحرفين إلى السلوك المنسجم مع القواعد الموضوعة وتعزلهم أو تقلل من حالات التمرد ضد المجتمع وتخفف من حالات الصراع الاجتماعي.

و يذهب «جوردن مارشال» في تعريفه للضبط الاجتماعي إلى أنه مصطلح يستخدم في نطاق أوسع في علم الاجتماع، ليشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات، وحيث أن كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك فإن كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير والتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها².

إن الضبط الاجتماعي من الناحية السلوكية يشير إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محددة بالجماعات وبالمجتمع المحلي والمجتمع الكبير الذي يعتبر الفرد عضوا فيه والوسائل التي تحقق إمتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي تنظيمات ذات طبيعة إجتماعية وما نعينه بسلوك الفرد، هو ما يمثل أي إستجابة أو رد فعل يقوم بها الفرد وهذه الإستجابات لا تتضمن فقط الإستجابات والحركات الجسمية، بل تشمل أيضا على العبارات اللفظية، والخبرات الذاتية وهي تشمل أيضا على

¹ - إسماعيل محمد الزبود: العنف المجتمعي -إطالة نظرية. دار كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص140.

² - عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2003، ص13.

الإستجابة الكلية أو الآلية التي تتدخل فيها إفرازات الغدد، حين يواجه الكائن العضوي أي موقف¹.

كما تشير تعريفات الضبط الاجتماعي حسب «إدوارد روس E.A. ROSS» على أن الضبط الاجتماعي هو السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي إلى وظيفة معينة في المجتمع.

كما يستخدم مدلول الضبط الاجتماعي بعدا اجتماعيا - نفسيا - حسب «جورج هربرت G.HERBERT» الضبط الاجتماعي على أساس (بناء الذات) وحيث يستند الضبط الاجتماعي على بناء الذات، وعلى درجة تقبل الفرد للتجاهات السائدة في المجتمع، ومدى مشاركته للأنشطة الاجتماعية في الجماعة.

ومن الناحية الثقافية يرتبط الضبط الاجتماعي إرتباطا وثيقا بالثقافة، حيث يرى GURVITICH.G، من أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط التوتر والصراع، ومن هذا التعريف كان الإهتمام بمعالجة ميكانيزمات الضبط الاجتماعي، والنمط الثقافي هو تنظيم مركبات الثقافة التي تؤلف الصيغة الثقافية الكلية لمجتمع ما، أو القيم والمعتقدات السائدة التي تميز ثقافة بعينها، والتي إكتسبت قدرا من الإستمرار النسبي.

- أما من الناحية الاجتماعية، يعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة تفرض عن طريقها القيود المنظمة والمنسقة نسبيا على السلوك الفردي، يهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية في أداء الجماعة أو المجتمع لوظيفتها على نحو مستقر.

- أما من الناحية الرسمية، فإن الضبط الاجتماعي إما يكون رسميا أو غير رسمي والضبط الاجتماعي الرسمي ينطوي على أنساق السلطة المتمثلة في القوانين، القواعد، اللوائح التنظيمية التي تحدد المكافآت لتنظيم الجزاءات الإيجابية كالشهادات والدرجات العلمية،

¹ -عبد المجيد سيد أحمد منصور: دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي. دار النشر المركز العربي للدراسات

الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص21

والجوائز، والمكافآت المالية أو العقوبات كالجزاءات السلبية المنظمة، التي تتمثل في الإعدام أو الحبس أو الطرد، وهذا في مقابل الإمثال أو المخالفة، ويمكن أن يكون الدين من العوامل التي تسهم في نسق الضبط الاجتماعي الرسمي، والضبط الاجتماعي غير الرسمي، ينكشف في صور مختلفة كالرأي العام، وما يفرضه من جزاءات غير الرسمية كالثناء أو السخرية¹.

ثانيا- آليات الضبط الاجتماعي للتقليل من أشكال الجريمة في المجتمع:

إن الضبط الاجتماعي له وسائل أو وسائل كثيرة ومتنوعة والقوانين التي تصدرها السلطة الحاكمة أهم هذه الوسائل وخاصة في العصر الحديث، إضافة إلى القانون، نجد وسائل أخرى، كالرأي العام، العرف، القيم الاجتماعية، الدين والتربية، ولا تكون لهذه الوسائل فاعليتها، إلا عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية وتطبيع الأفراد على العلاقات الأسرية السليمة والتي تتطابق مع العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المتماسكة. ولتوضيح أكثر وسائل أو آليات الضبط الاجتماعي، نذكر أهمها:

(أ)- الأسرة: تعتبر الأسرة من أهم الوسائل التي تلعب دورا في الضبط الاجتماعي من خلال وظيفتها في التنشئة الاجتماعية، باعتبارها تعيش في مجتمع محلي تتفق تقاليده مع تقاليد الأسرة، لأن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تقوم بمهمة تنشئة الأجيال.

إن افتقار الأسرة للتكامل يؤدي إلى خلق طفل مذب كما تشير الدراسات، وتواجه الأسرة العديد من المشاكل، التي تؤثر على المجتمع، ولهذا لجأت الأسرة لحل مشاكلها المتصلة بالضبط الاجتماعي، إلى هيئات خارج المنزل كالمدرسة مثلا.

إن التنشئة الاجتماعية من العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الصغار والكبار في مراحل العمر المختلفة، والتي عن طريقها تتم عمليات التطبيع

¹ نفس المرجع، ص 26 .

الاجتماعي للأفراد المجتمع الواحد، كما تقوم الأسرة بوظيفة دينية، فهي توجه وتشرف على الطقوس الأسرية، وهي تلقن الطفل مبادئ الدين وقواعد العبادات، ونجد الأسرة حريصة على مقوماتها الدينية.

وتعتبر الأسرة أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي ودورها مهم في حماية أبنائها من الأمراض الاجتماعية، فهي تسهم في الوقاية من الجريمة حيث بقدر ما تكون العناية بالأسرة تكون قدرتها على تحمل الأعباء على مواجهة الأعباء التي تتحملها في سبيل تربية أبنائها وحمايتهم من الانحراف وإصلاح اعوجاجهم¹.

(ب)- المدرسة والتربية كسلطة اجتماعية ضابطة:

وهي أحد هيئات الضبط الاجتماعي ومحاولة لضبط السلوك وضبط مستقبل الأمة عن طريق تربية العقول وتنمية الشخصية، أن التربية سمة إجتماعية ضابطة تتمثل في صفتها الإلزامية التي بمقتضاها يتحتم على الأفراد، فتقوم الجماعة بالوظائف الإجتماعي للتربية كأداة من أدوات الرقابة والضبط الاجتماعي وهي تملّي على الفرد واجب احترام الملكية وعدم استغلالها للصالح الخاص².

إن نقص مستوى التعليم أو انعدامه يمكن أن يؤثر سلبا على الفرد في حياته، إن لم يكن سببا مباشرا ودافعا لارتكاب الجريمة حيث أن الظروف المعيشية الغير ملائمة وفقدان التعليم، من شأنه أن يوفر الظروف المناسبة لاختلاط ورفقة سيئة وهو ما يشكل البداية لتكوين السلوك الجانح والإجرامي³.

¹ أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة، مركز الإعلام الأمني، ص7. أنظر الموقع الإلكتروني www.policemc.gov.bh

² عبد المجيد سيد أحمد منصور، مرجع السابق، ص147

³ أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص8.

مما تقدم يتبين أثر التربية في إكتساب الفرد صفته الاجتماعية، ولا يمكن أن تتاح الفرصة للتربية بأشكالها المختلفة ما لم يعيش الفرد في مجموعة والتربية في الواقع عملية إنتقال الثقافة والحضارة أي التراث الإجتماعي إلى الفرد منذ طفولته.

فالتربية إذن هي الأساس الذي تبنى عليه الضوابط الإجتماعية الأخرى وتمارس سيطرتها على الأفراد، والطفل الذي ينشأ نشأة تمكنه من تحدى سلطة والديه ومربيه، غالبا ما يتحدى سلطة الدولة الممثلة في قوانينها فيخرج على القانون.

(ج)- الدين: يعتبر الدين ذا أثر قوي في تنظيم المجتمع، فهو يضبط سلوك الأفراد والجماعات على السواء، ويجب أن نقر أنه ليس من السهل بحث موضوع الدين كمؤثر إجتماعي، لأن الأديان كثيرة ومختلفة، ويثير الدين في الفرد إنفعالات خاصة نحو موضوع العقيدة تحمله على أن يسلك سلوكا خاصا.

كما ينظر إلى الدين من الناحية الاجتماعية، أن المجتمع كلما كان شديد التماسك كان الدين أقوى سلطانا على الأفراد، إذ ينظر إلى الدين في هذه الحالة على أنه نظام إجتماعي شامل مشترك.

إن الدين ضرورة من ضروريات المجتمع والعنصر والأساسي لفهم التاريخ والتغير الإجتماعي، وإفتقاد الدين يعني سوء التنظيم الإجتماعي، وتبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لأنه يسد حاجة ضرورية بفضل وضع القوانين والقواعد التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي، واستقرار النظام والاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الأفراد بالقوة والرموز الغيبية، ولذلك فإن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تستقر بفضل القوانين الوضعية وقوة السلطة السياسية وتعزيز الجزاءات وتوقيع العقوبات، بل لابد من وجود الوازع الروحي والإيمان بالقيم الدينية كآلية لضبط السلوك الاجتماعي للأفراد¹، وهو ما من شأنه التقليل من الجريمة.

¹ عدلي السمري، مرجع سابق، ص 46.

(د)- القانون: يعتبر القانون أحد أهم وسائل الضبط الاجتماعي، فالقانون هو الذي يوسع ويضيق الحرية على الإنسان، إن الهدف من القانون تأدية العقوبة أو الجزاء الذي يتعرض له من يرتكب السلوك الإجرامي، هو ضمان تأدية هذه القاعدة، ولذلك يلاحظ أن العقوبة تتناسق مع وجهة نظر المجتمع، فالقواعد القانونية تستهدف الحفاظ على الهيكل العام للمنظمات التي تقوم بوظائف متخصصة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي كل مجال منها، مجموعة من التشريعات والقواعد التي يتبعها الفرد في وظائفهم.

ويعكس القانون نمطا من الرقابة الرسمية المنظمة وهو يتكون من عدة قواعد تنظم القواعد بين الأفراد، وهذه القواعد ملزمة للأفراد ومن يخرج عليها يتعرض للعقاب، ويمثل القانون جزءا هاما من العرف الأخلاقي للمجتمعات فهو لم يظهر إلا عندما عاش الأفراد في النظام المدني ومارسوا الأشكال المختلفة للحياة الاجتماعية التي تقدمت وتطورت فأصبح القانون في المجتمعات الحديثة الوسيلة الفعالة لعملية الضبط الاجتماعي.

و يذهب دوركايم إلى أن المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يتميز بالقانون القمعي، والأفراد في هذه المجتمعات يكونون على درجة عالية من التماثل، ولأنهم يميلون إلى بقوة مجموعة من القواعد الأخلاقية المشتركة، فإن أي انتهاك لهذه القيم هو أمر خطير وبالتالي يتم معاقبة المخالف بقسوة لانتهاكه للنظام الأخلاقي، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الذي يسوده التضامن العضوي يتميز بالقانون التقويمي، فبدلا من المعاقبة بقسوة لمنتهك قواعد الأخلاق الجمعية، فإنه في ظل القانون التقويمي ليس مطالب سوى بطاعة القانون أو تعويض هؤلاء الذين تسبب ضررهم، وعلى الرغم من سيادة القانون التقويمي في المجتمعات ذات التضامن العضوي، فإنه توجد في هذا المجتمع بعض مظاهر القانون القمعي مثل قانون الإعدام.

وتقع مسؤولية الإشراف على تنفيذ القانون التقويمي على عاتق أجهزة متخصصة مثل الشرطة والمحاكم وذلك على عكس الحال في القانون القمعي حيث تقع المسؤولية الإشراف على تنفيذه على عاتق جميع أفراد المجتمع.

وحسب أدوارد روس فإن القانون له مهمتان أساسيتان هما:

- 1- قمع الذين يقومون بالاعتداء على الآخرين سواء في أشخاصهم أو أموالهم أو أعراضهم.
- 2- إلزام وإجبار الأفراد الذين يقومون بنقض الارتباطات الأسرية أو العقود المبرمة على الالتزام¹.

ثالثاً- دور التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة:

— ماهية التنشئة الاجتماعية ووظائفها في المجتمع:

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه.

وتعتبر المعايير الاجتماعية خطوطاً موجهة إلى مستوى السلوك الذي يكفي الأخذ به أو تطبيقه في مواقف اجتماعية محددة، ولهذا تتحدد التزامات دور الشخص في الجماعة الاجتماعية عن طريق المعايير الاجتماعية التي تضعها أو التي تشير عليها².

كما في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أن التنشئة الاجتماعية، هي العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقيه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات³.

¹ نفس المرجع، ص 48.

² عبد المجيد سيد أحمد منصور، المرجع السابق، ص 24.

³ نقلاً عن جواحة عبد العزيز: مبادئ في التنشئة الاجتماعية. دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 13.

كما يعرفها «فيليب ماير» التنشئة الاجتماعية هي عملية غرس المهارات والاتجاهات الضرورية لدى النشء ليلعب الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه في جماعة أو مجتمع ما¹.

يتضح من خلال التعاريف السابقة، بأن التنشئة عملية إنسانية واجتماعية حيث يكتسب الفرد من خلالها طبيعته الإنسانية التي تولد معه ولكنها تنمو من خلال الموقف عندما يشارك الآخرين بتجارب الحياة، فهي تهدف إلى تحويل ذلك الطفل إلى عضوا فاعلا قادرا على القيام بأدواره الاجتماعية متمثلا للمعايير والقيم والتوجهات.

وهناك كثير من الجماعات والمؤسسات التي تلعب دورا رئيسيا في عملية التنشئة - الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، أماكن العبادة (المسجد)، النوادي ووسائل الإعلام والوسائط الثقافية المسموعة والمكتوبة والمرئية، كلها وسائط حتمية ومفروضة لعملية التنشئة حيث تتداخل لتأطر الطفل وتوجه حياته وتشكلها في مراحلها المبكرة على الرغم من إختلاف تلك المؤسسات في أدوارها إلا أنها تشترك جميعا في تشكيل قيم الطفل ومعتقداته وسلوكه، بحيث ينحو نحو النمط المرغوب فيه دينيا وخلقيا واجتماعيا والابتعاد عن سلوكيات غير مرغوب بها مثل العنف².

إن للتنشئة الاجتماعية أهمية للإنسان والسيطرة على سلوكه لأن الحياة الإنسانية تتميز بالدينامكية حيث أن أساليب التنشئة لها دورها في خلق شخصية الابن (الطفل)، إضافة إلى طبيعة مستوى الأسرة الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي وأساليبها في التربية مثل أسلوب الحرمان، أو الاهتمام، أو الإهمال، أو الضرب، أو الإقناع والتفرقة بين الأبناء وأثره على انحراف الأبناء وسلوك العنف. فيمكن إبراز أهمية التنشئة الاجتماعية كالآتي:

أ- اكتساب المرء إنسانيته:

عن طريق التنشئة يتعلم الإنسان اللغة والعادات والتقاليد والقيم السائدة في جماعته، ويتعايش مع ثقافة المجتمع.

¹ نقلا عن زعيمي مراد: مؤسسات التنشئة الاجتماعية. منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2002، ص 12.

² إسماعيل محمد الزنود: العنف المجتمعي -إطالة نظرية. دار كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص 91.

(ب) - تساعد التنشئة الاجتماعية على توافق الشخص ومجتمعه:

حيث يسهم تعلم المرء لغة قومه وثقافتهم في اقترانه بعلاقات طيبة بأبناء مجتمعه وموافقته إياهم، فلقد بينت إحدى الدراسات، أن جماعة معينة داخل المجتمع الأمريكي، عزلت نفسها عنه، ودرت أبناءها على أعمال العصابات والسطو، ما جعلهم عاجزين عن التوافق المجتمع السوي.

(ج) - تنظم الجماعات أنشطة أبنائها، لتحقيق أهدافها العامة وأهدافهم الخاصة

حيث يتولى الراشدون تدريب الصغار على الأدوار الملائمة لمجتمعهم وتستهدف التنشئة أساساً، خلق الشخصية المنوالية للمجتمع، أي الشخصية التي تجسد ثقافته إذ توجد إطاراً مشتركاً يحدد ملامحه المتميزة¹.

وعلى هذا الأساس، يتضح بأن التنشئة الاجتماعية تعد من أهم العمليات الاجتماعية وأخطرها شأناً في حياة الفرد لأنها توفر له الدعامة الأولى التي تركز عليها مقومات شخصية وتبدأ منذ أن يكون الإنسان جنيناً في بطن أمه، وتستمر بعد ولادته، وهنا يقوم المجتمع - من خلال التنشئة الاجتماعية - بدور هام وأساسي في اكتساب خصائص مجتمعه كاللغة والعقيدة والعادات والتقاليد، فإذا كان الإنسان لا يولد كائن اجتماعياً فإنه على المجتمع - من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية - صقله وترويضه وتوجيهه حتى يمكن الحفاظ على فطرته وإبراز جوانب إنسانية الحقنة.

إن بقاء المجتمع واستمراره يتم - في جانب من جوانبه - ببقاء ثقافته واستمرارها، فالعقائد والقيم والعادات والتقاليد، وكل ما يميز مجتمع عن الآخر لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا تم توارثه جيلاً عن

¹ نفس المرجع، ص 93.

جيل، وتعتبر التنشئة الاجتماعية التي يقوم المجتمع بواسطتها بغرس هذا الموروث الثقافي للجيل الجديد¹.

أما من حيث الوظائف الأساسية للتنشئة الاجتماعية، يمكن حصرها فيما يلي:

- هي عملية تشكيل السلوك الفردي (التطبيع).
 - هي عملية إدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية.
 - هي عملية استكمال الجانب الاجتماعي للجانب الحيوي للفرد.
 - هي عملية تعليم.
 - هي عملية تربية.
 - هي عملية تثقيف.
 - هي عملية تنمية.
 - هي عملية تدريب على التوقع في الوسط الاجتماعي.
 - هي عملية تشكيل مذهبي.
 - هي عملية وقائية.
- أما من حيث وظائف التنشئة الاجتماعية من حيث ماهيتها.
- هي عملية حركية.
 - هي عملية معقدة.
 - هي عملية مستمرة.
 - هي عملية شاملة².

¹ زعيمي مراد: المرجع السابق، ص 14.

² نفس المرجع، ص 22.

وعلى هذا الأساس إن التنشئة الاجتماعية هي التي تصل الأجيال بعضها البعض، ومولد طفل ما يدخل تعديلا على حياة الأشخاص المسؤولين عن تربيته، وهم بدورهم يدخلون تجربة تعلمهم أشياء جديدة أيضا.

إن علاقة الأبوة والأمومة تربط أنشطة البالغين بالأطفال طيلة عمرهم وفي الوقت نفسه فإن الآباء والأمهات البالغين يتحولون إلى أجداد ويمثلون بالتالي حلقة وصل جديدة تربط ثلاثة أجيال، ومن هنا ينبغي اعتبار التنشئة الاجتماعية عملية تستمر طول العمر تتمخض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التفاعلات الاجتماعية، ذلك أنها تتيح المجال للأفراد بأن ينمو أنفسهم، ويطوروا طاقاتهم، ويتعلموا، ويتكيفوا مع ظروف الحياة المستجدة حولهم¹.

- نحو رؤية مستقبلية لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي للتقليل من الجريمة:

ويتأتى هذا من خلال:

- إشراك واضطلاع الأسرة والمدرسة في مكافحة الجريمة من خلال تعليم الأطفال في سن مبكرة مفهوم الأمن ووسائل تحقيقه بطرق علمية وعملية مبسطة، لضبط دوافعهم الفطرية للتكيف مع البيئة الاجتماعية المحيطة وترسيخ قيم نبذ العنف للوقاية من الجريمة.
- تشجيع وتحفيز الطلاب في المؤسسات التعليمية والجامعية على الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية والمدرسية والجامعية، وهذا بغية تنمية الحس المجتمعي لديهم والذي يجسد تطوره عاملا مهما في تسهيل الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وهو ما يساهم في التقليل من الجريمة في المجتمع.

- تفعيل دور الجمعيات ذات الطابع المدني في مجال التوعية لمكافحة الجريمة، مثل جمعية مكافحة المخدرات، جمعية النساء المعتقات، جمعية رعاية الأحداث...، وهو ما يساهم في رفع الوعي لدى الأفراد بدور الضبط الاجتماعي في التقليل من الجريمة.

¹ أنتوني غديز: علم الاجتماع. ترجمة فايز الصباغ. مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 88.

خاتمة:

إن لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي دور أساسي للتقليل من ظاهرة الجريمة في المجتمع ضمن حيز المؤسسات الاجتماعية بدءاً بالأسرة مروراً بالمدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية نظامية وصولاً إلى الدين والقانون باعتبارهما مصدراً للثواب والجزاء، ولكن يبقى أيضاً للمشاركة الاجتماعية للأفراد في هذا السياق دور مهم خصوصاً هيئات المجتمع المدني كالجمعيات والكشافة.

قائمة المراجع:

- 1 أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة، مركز الإعلام الأمني، أنظر الموقع الإلكتروني www.policemc.gov.bh
- 2 الزبود إسماعيل محمد: العنف المجتمعي - إطلالة نظرية. دار كنوز المعرفة، عمان، 2011.
- 3 سجاجة عبد العزيز: مبادئ في التنشئة الاجتماعية. دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.
- 4 سميد المجيد سيد أحمد منصور: دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي. دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987.
- 5 سمدي السمر، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2003.
- 6 سحذيز أنتوني: علم الاجتماع. ترجمة فايز الصباغ. مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان 2005.
- 7- زعيمي مراد: مؤسسات التنشئة الاجتماعية. منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر